

لا أحد يراهن على تغيير في إيران بعهد رئيسي

تحديات معقدة تواجه الرئيس الإيراني بعد استلام مهامه



تبدأ إيران عهداً جديداً يتولى فيه المحافظ المتشدد إبراهيم رئيسي منصب رئيس الجمهورية الإسلامية في ظرفية محلية وخارجية معقدة تضع الرئيس الجديد أمام تحديات اقتصادية وتجاهلات مع الغرب بشأن البرنامج النووي لبلاده.

طهران - أعلن المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي عن تنصيب المحافظ المتشدد إبراهيم رئيسي رئيساً جديداً لإيران، على أن يؤدي الأخير الخميس اليمين الدستورية أمام مجلس الشورى الذي يهيم عليه المحافظون، في خطوة يتبعها بتقديم أسماء مرشحيه للمناصب الوزارية من أجل نيل ثقة النواب على تسميتهم.

ويخلف رئيسي المعتدل حسن روحاني الذي شغل ولايتين متتاليتين في منصب الرئاسة (اعتباراً من العام 2013)، وشهد عهده سياسة انفتاح نسبي على الغرب، كانت أبرز محطاتها إبرام اتفاق فيينا 2015 بشأن البرنامج النووي مع ست قوى كبرى هي الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، الصين، روسيا، وألمانيا.

سعيد ليلاز

رئيسي سيعتمد مسارا
مختلفا لنهج روحاني
المثالي مع الغرب

ورغم أن إيران تحتكم أولا وأخيرا لتعليمات المرشد الأعلى إلا أن رئيسي لم يخف في تصريحات متواترة "أملا كبيرا بمستقبل البلاد"، مشددا على أنه "من الممكن والمتاح تخطي الصعوبات والقيود الحالية".

ولكن من المتوقع أن يصطدم أمل رئيسي بمواقف خامنئي الذي له الكلمة الأخيرة في الجيش الإيراني وبرنامج طهران النووي وكذلك إملائه مع السياسة الخارجية، فيما ستختصر مهام الرئاسة في الشؤون الداخلية مثل الاقتصاد، ولن تكون سوى وجه شكلي للدولة الإسلامية المتشددة.

في المقابل، من المتوقع أن يتيح تولى رئيسي رئاسة الجمهورية والسلطة التنفيذية، مساحةاً للتيار السياسي المحافظ لتعزيم نفوذه في هيئات الحكم، بعد الفوز الذي حققه في الانتخابات التشريعية لعام 2020، وبالتالي استمرار الإدارة المتشددة في تاجيح التورات بالمنظمة من خلال دعم الميليشيات التي تواليها بالمال والسلاح والعناد العسكري.

مهام صعبة

ستكون معالجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية العائدة بشكل أساسي للعقوبات، والتي زادت من تبعاتها جائحة كوفيد-19، المهمة الأولى لرئيسي الذي رفع خلال انتخابات 2021، كما في 2017 حين خسّر أمام روحاني، شعارتي الدفاع عن الطبقات المهمشة ومكافحة الفساد.

ويقول الباحث في المعهد الجامعي الأوروبي في إيطاليا كليمان تيرم، إن هدف رئيسي الأساسي "سيكون تحسين الوضع الاقتصادي من خلال تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الجمهورية الإسلامية والدول المجاورة"، عبر تأسيس نظام اقتصادي يحمي النمو الاقتصادي لإيران، من الخيارات السياسية الأميركية، ويعزز تبادلاتها مع الجوار وروسيا والصين.

مسار مختلف

تقوم التساؤلات اليوم حول شكل الإدارة الإيرانية خلال عهد رئيسي سابق للقضاء معروف بشدهه وبواجه انتقادات وشكوكا قوية من الغرب بسبب سجله الحقوقي السيء. ويرجع ذلك جزئيا إلى إدارته نظاما قضائيا لا يزال أحد أكبر الجالدين في العالم وتجري محاكمته الثورية العديد من المحاكمات خلف أبواب مغلقة.

ورغم أنه أكد بعد انتخابه أن أولوية سياسته الخارجية هي العلاقات مع دول الجوار، إلا أن نهج رئيسي المتشدد

والرافض للمعارضة والرأي المخالف قد يعقم عزلة إيران ويقل سجلها الحقوقي أكثر، بالإضافة إلى أنه سيكون خاضعا لسلطة خامنئي الذي سيكون لقراراته تأثير على كيفية تفاعل بقية العالم مع إيران.

كما أن رئيسي الذي أكد سابقا أنه سيدعم المباحثات التي تحقق "نتائج" للشعب، لكنه لن يسمح بـ"مفاوضات مجرد التفاوض"، قد يضاعف توترات إيران مع الدول الغربية.

وتولى رئيسي منصبه بينما تخوض إيران مع القوى الكبرى، وبمشاركة أميركية غير مباشرة، مباحثات لإحياء الاتفاق النووي من خلال تسوية ترفع العقوبات الأميركية وتعيد واشنطن إليه، في مقابل عودة إيران لالتزام تعهدات نووية تراجعت عن تنفيذها بعد انسحاب واشنطن.

وفي توتر إضافي مع الغرب، تواجه إيران اتهامات من الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل، بالوقوف خلف هجوم طلال ناقلة نفط يشغلها رجل أعمال إسرائيلي في بحر العرب الخميس الماضي، أدى إلى مقتل اثنين من طاقمها.

وبينما أكدت واشنطن أنها "تتسق مع دول المنطقة وخارجها للتوصل إلى رد مناسب وشيك"، نفت طهران الاتهامات، محذرة من أنها سترد على أي "مغامرة" بحقها على خلفية هذه المسألة، أكد خامنئي الذي تعود إليه الكلمة الفصل في السياسات العليا للبلاد الأسبوع الماضي،

ملفات ثقيلة ستحاصر رئيسي

مؤسس الجمهورية الإسلامية، لتنفيذ الإجراءات بحق هؤلاء الموقوفين. وقدرت منظمة العفو الدولية عدد من تم إعدامهم بحوالي خمسة آلاف، لكنها رجحت في العام 2018 أن يكون العدد الحقيقي أعلى. ولأن إدارة الرئيس الديمقراطي جو بايدن متمسكة بتطبيق سياسة حقوق الإنسان، فقد تصطدم بعراقيل كثيرة بسبب حساباتها الإقليمية قبل استمالة إيران للعودة إلى الاتفاق النووي في ظل رئيس لا يعترف بحقوق الإنسان.

تحديات داخلية

تضرر الاقتصاد الإيراني منذ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق، وتعاني البلاد من بطالة مرتفعة ومعدلات تضخم تتجاوز الخمسين في المئة. وشهدت إيران خلال عهد الرئيس روحاني، لاسيما شتاء 2017-2018 ونوفمبر 2019، احتجاجات على خلفية اقتصادية، اعتمدت السلطات الشدة في التعامل معها.

كما شهدت محافظة خوزستان (جنوب غرب) احتجاجات خلال يوليو، على خلفية شح المياه. وترافق ذلك مع انقطاعات للكهرباء في طهران ومدن كبرى، تعزوها السلطات لأسباب منها زيادة الطلب ونقص الموارد المائية لتوليد الطاقة.

وعالما ما وجه المحافظون المتشددون، الذين يعد رئيسي واحدا منهم، والذين ينظرون بعين الريبة إلى الغرب عموما والولايات المتحدة خصوصا، انتقادات لروحاني على خلفية إفراطه في التعويل على نتائج الاتفاق النووي، وطلبوا مرارا بالتركيز على الجهود المحلية للحد من آثار العقوبات.

وفي كلمة خلال الاجتماع الأخير لحكومته الأحد، دافع روحاني عن سجل حكومته، معتبرا أن "ما قمنا به أتى في ظل وضع صعب نتيجة الحرب الاقتصادية (العقوبات) وفايروس كورونا، وهذا العام، أضيف إليهما الجفاف".

ويرى الاقتصادي الإسلامي سعيد ليلاز المقرب من الرئيس المنتهية ولايته، أن روحاني كان "مثاليا" في علاقته مع الغرب، واعتقد أنها ستتيح "حل مشكلات البلاد سريعا في الأمد القريب"، مرجحا أن يعتمد رئيسي مسارا مختلفا.

ويرى ليلاز أن "مصدر الاتفاق النووي" هو من العوامل المؤثرة في حل الأزمة الاقتصادية، معتبرا أن "عدم اليقين" الراهن حيال هذا الملف "مضر"، وسيكون أشد ضررا في حال أعلنت إيران أنها لن تفاوض وتاليا ستبقى العقوبات. وتشير دراسات إلى أن فشل جهود العودة إلى شروط اتفاق 2015، قد يحدث أضرارا أكثر حدة على الاقتصاد الإيراني، وفي حال شهد اقتصاد البلاد تعافيا طفيفا فإن ذلك لن يحد من مشكلة البطالة التي تخوم حول 20 في المئة، ومن المرجح أن تظل البطالة في خانة العشرات وألا يزيد نمو الاقتصاد على 1.8 في المئة هذا العام.

المعتدلين والإصلاحيين الذين يعتبرون أن رئيسي تنقصه الخبرة السياسية. وكان رئيسي قد شدد خلال حملته الانتخابية على نيته "تشكيل حكومة من الشعب من أجل إيران قوية"، والقضاء على "أوكار الفساد".

وهو يستند في ذلك إلى العمل الذي قام به خلال توليه السلطة القضائية. فقد حصلت في عهده محاكمات كثيرة بحق مسؤولين بارزين على خلفية تهم بالفساد. وطالت الإجراءات قضاة أيضا يشتهر بضلوعهم في ملفات مماثلة، وهو أمر لم يكن معهودا سابقا في إيران.

ويربط معارضون في الخارج ومنظمات حقوقية غير حكومية باستمرار بين رئيسي وحملة الإعدامات التي طالت سجناء ماركسيين ويساريين عام 1988، حين كان يشغل منصب معاون المدعي العام للمحكمة الثورية في طهران. وكان هذا الملف من الأسباب التي أوردتها وزارة الخزانة الأميركية لدى إعلانها فرض عقوبات عليه في 2019.

وردا على أسئلة وجهت إليه عامي 2018 و2020 عن تلك الحقبة، نفى رئيسي ضلوعه في هذه الإعدامات، لكنه أبدى تقديرا لـ"الأمر" الذي أصدره الإمام الرحل روح الله الخميني،

أن تجربة حكومة حسن روحاني أثبتت أن "الثقة بالغرب لا تنفع"، في خطوة ترسم من الآن ملامح عهد رئيسي.

وفي سياق آخر، ينظر إلى رئيسي بين المحافظين على أنه الوحيد القادر على أن يجمع حول شخصه تأييد المحافظين والمخالفين المتشددين "الأصوليين" على اختلافاتهم.

لكن رئيسي يدرك أن الحصول على إجماع أو تأييد واسع بين مختلف شرائح المجتمع الإيراني بكل تنوعه، أصعب، خصوصا في ظل الانقسام حول مسائل عدة أهمها الحريات الشخصية.

وفي ظل خيبة أمل من عدم إيفاء عهد روحاني بوعوده على هذا الصعيد، تعهد رئيسي الدفاع عن "حرية الحقوق والتعبير" و"الشفافية". لكن وعودا كهذه لا تجد صدق لدى



رجل الإعدامات.. واجهة النظام الإيراني الجديدة

نسبياً لحجة الإسلام أحمد علم الهدى، إمام الجمعة وممثل المرشد الأعلى في مشهد، ثاني أكبر مدن إيران، وإحدى المدن المقدسة لدى الشيعة لاحتضانها مرقد الإمام الرضا.

حجة الإسلام رئيسي واحد من أجهزة المؤسسة الدينية السلطوية التي وظفته لتصفية معارضي النظام الإيراني

وكان رئيسي من المؤيدين للشدة التي تعاملت بها السلطات الإيرانية مع احتجاجات "الحركة الخضراء" التي تلت إعادة الانتخاب المثيرة للجدل للرئيس محمود أحمدني نجاد عام 2009. وقال في تلك الفترة "من يتحدث إلينا عن التعاطف الإسلامي والسماح، نجيبه: سنواصل مواجهة مفكري الشعب حتى النهاية وسنقتلع جذور الفتنة". ويرى محللون أن سجل القاضي رئيسي، في الولاء الشديد لرجال الدين

لخامنئي. ووفق سيرته الذاتية الرسمية، درس رئيسي الذي يعرف بردائه الديني ونظارتين ربيعيتين ولحية مشددة غزاها الشيب، مواد فقهية ودينية في الحوزات العلمية اعتباراً من العام 2018، خصوصا في مدينة مشهد المقدسة، مسقط رأسه.

وتطرح وسائل إعلام إيرانية عدة أسئلة حول احتمال للمرشد الأعلى خامنئي الذي أتم الثانية والثمانين من العمر. وهو ما يمهد ليكون رئيسي ثالث مرشد في إيران بعد الخميني وخامنئي. ورئيسي عضو أيضا في مجلس الخبراء الذي تعود إليه صلاحية تسمية المرشد.

وهو متزوج من الإيرانية جميلة علم الهدى، أستاذة علوم التربية في جامعة شهيد بهشتي بطهران، ولهما ابنتان تحملان شهدات في الدراسات العليا. وجعله هذا الارتباط العائلي

القضائية اعتباراً من 2004 حتى 2014 حين تم تعيينه مدعياً عاما للبلاد. وفي 2016، أوكل إليه المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي مهمة ساند العتبة الرضوية المقدسة في مدينة مشهد، وعينه بعد ثلاثة أعوام على رأس السلطة القضائية، أحد الأركان الأساسية للنظام السياسي.

ويعمل رئيسي الذي يرى منتقده أنه يفقر إلى الكاريزما، بوجي الدروس الدينية والفقهية

طهران - يرفع رجل الدين المحافظ والمتشدد إبراهيم رئيسي الذي نصب الثلاثاء رئيساً للجمهورية الإسلامية في إيران شعار الدفاع عن الطبقات المهمشة ومكافحة الفساد.

ويعد حجة الإسلام (60 عاما) الذي كان يتولى رئاسة السلطة القضائية منذ 2019، من المدافعين عن النظام العام ولو بالوسائل الصارمة. وقد يعود ذلك إلى تنشئته، حيث ولد رئيسي في مدينة مشهد (شمال شرق) في نوفمبر 1960، وبدأ بتولي مناصب عامة

في سن مبكرة، إذ عين مدعياً عاما في مدينة كرج قرب طهران وهو لم يزل في العشرين من العمر، وذلك بعد فترة وجيزة من انحصار الثورة الإسلامية عام 1979. وأضن رجل الدين الشيعي ذو العمامة السوداء، قرابة ثلاثة عقود في هيكلية السلطة القضائية للجمهورية الإسلامية، متقلدا بين مناصب عدة منها مدعي عام طهران بين 1989 و1994، ومعاون رئيس السلطة

